

## الإفراج عن أكثر من 900 محتجز: على أطراف النزاع إحترام إلتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني

في خطوة مهمة نحو إنفاذ حقوق المفقودين والمختفين قسراً والمحتجزين تعسفاً وعوائلهم، قام أطراف النزاع في اليمن بالإفراج عن أكثر من 900 محتجز. يرحب مكتب سوريا الإقليمي في مركز دياكونيا للقانون الدولي الإنساني بهذا الخبر ويواصل العمل على دعم حقوق ضحايا النزاع المسلح في المنطقة.

يأتي الإفراج بعد وقف لإطلاق النار بوساطة من الأمم المتحدة دخل حيّز التنفيذ في 2 أبريل 2023، ويمثل نقطة مهمة في السعي لتحقيق نهاية سلمية للنزاع. ومع ذلك، يظل مئات الأشخاص في اليمن مفقودين ومخفيين قسراً أو محتجزين تعسفاً. على أطراف النزاع احترام الإلتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني وذلك من خلال الإفراج عن المحتجزين تعسفاً والبحث عن المفقودين وإعلام العائلات بمصير ومكان أحبائهم.

وكان أطراف النزاع قد اتفقوا على الإفراج عن أكثر من 800 محتجز في أواخر مارس 2023 خلال المحادثات الدبلوماسية التي جرت في سويسرا برئاسة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقد أدى تبادل المحتجزين إلى مزيد من الإفراجات خارج البلاد، حيث قام أطراف التحالف العسكري بقيادة المملكة العربية السعودية بالإفراج عن 104 محتجز من السعودية إلى اليمن، حيث تم إعادة 96 منهم إلى العاصمة اليمنية صنعاء التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله. وقد قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتسهيل جميع عمليات نقل المحتجزين.

يوفر إطلاق سراح المحتجزين بسبب النزاع في اليمن والمملكة العربية السعودية بعض الأمل بأن أطراف النزاع ستبدأ في إحترام الإلتزاماتها تجاه المحتجزين بموجب القانون الدولي الإنساني. يحظر القانون الدولي الإنساني ممارسة الاختفاء القسري والحجز السري، ويفرض على جميع الأطراف الحفاظ على سجلات دقيقة للأشخاص المحتجزين وإبلاغ العائلات بمصير ومكان أحبائهم. يجب على جميع أطراف النزاع في اليمن توفير الإتصال المباشر بين المحتجزين وعائلاتهم.

يوفر القانون الدولي الإنساني حماية خاصة لجميع الأشخاص المحتجزين في النزاعات المسلحة. فيجب أن يتم معاملة المحتجزين بإنسانية في جميع الظروف. كما يجب السماح للمحتجزين بالطعن في قانونية احتجازهم وتوفير محاكمة عادلة لهم في حالة مواجهتهم بتهم جنائية. أما مواصلة احتجاز الأفراد الذين لا توجه لهم اتهامات جنائية أو لا يشكلون تهديداً أمنياً خطيراً فيعدّ تعسفاً وغير قانوني.

في اليمن، وبعد أكثر من سبع سنوات من النزاع المسلح، 80 في المائة من السكان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وفقاً للأمم المتحدة، فإن هذا الأمر يمثل أكبر أزمة إنسانية في العالم. لذلك، يمثل إطلاق سراح أكثر من 900 محتجز خطوة مهمة على طريق السلام، ولكن هناك حاجة لمزيد من الجهود للتعامل مع الإحتياجات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للسكان المدنيين، الذين يعانون بشدة بسبب النزاع المسلح وانتهاكات القانون الدولي المستمرة.